**مداخلة للمشاركة في الملتقى الوطني حول:**

**ضمان جودة التعليم العالي في ظل التوجهات الجديدة لقطاع التعليم العالي في الجزائر**

**يوم 15 أكتوبر 2025**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **عنوان المداخلة** | **تحديات تطبيق ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي** | |
| **محور المداخلة** | **أساسيات حول ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي**  **(ماهية ضمان الجودة، معايير ضمان الجودة، نظم ضمان الجودة، تقييم ضمان الجودة)** | |
|  | **من إعداد:** | |
|  | **استمارة 1** | **استمارة 2** |
| **الاسم واللقب:** | **قمري زينة[[1]](#footnote-1)** | **سوامس شيماء** |
| **الرتبة العلمية:** | **أستاذ التعليم العالي** | **دكتورة** |
| **الوظيفة:** | **أستاذة** | **أستاذة** |
| **المؤسسة:** | **جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة** | **جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة** |
| **رقم الهاتف:** | **0697323261** | **0671035309** |
| **البريد الالكتروني:** | [**z.gomri@univ-skikda.dz**](mailto:z.gomri@univ-skikda.dz) | [**Souameschaimaa@gmail.com**](mailto:Souameschaimaa@gmail.com) |

**ملخص**

يشكّل التعليم العالي دعامة أساسية لتقدّم المجتمعات، إذ يسهم في تكوين الكفاءات وبناء اقتصاد المعرفة. ومع التحولات العالمية المتسارعة، باتت جودة التعليم العالي ضرورة ملحّة لضمان فعالية التكوين، وملاءمته لمتطلبات سوق العمل، وتعزيز تنافسية الجامعات. إنّ ترسيخ ثقافة الجودة في هذا القطاع يُعدّ شرطاً أساسياً لتحقيق التنمية المستدامة والارتقاء بمكانة المؤسسات الجامعية.

ضمان الجودة في التعليم العالي هو مسعى يهدف إلى تحديث مؤسسات التعليم العالي من خلال مواءمتها مع المعايير القياسية في مجالات التعليم، والبحث، والتنظيم، والتسيير، والتقييم.

إنّ تطبيق نظام ضمان الجودة في التعليم العالي يواجه تحديات متعددة والتغلب عليها يتطلب إرادة سياسية قوية، تمويل كافٍ، بناء قدرات بشرية، وترسيخ ثقافة الجودة كقيمة مؤسسية دائمة، ومع ذلك فإن هذه التحديات تفتح في الوقت ذاته آفاقاً جديدة للإصلاح والتطوير. تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على أهم التحديات التي يواجهها تطبيق نظام جودة التعليم العالي.

**الكلمات المفتاحية:** الجودة، ضمان الجودة، التعليم العالي، التقييسم.

تصنيف JEL: I23, I21.

**Résumé**

L’enseignement supérieur joue un rôle central dans la formation des compétences et la construction d’une économie du savoir. Face aux transformations mondiales rapides, la qualité de l’enseignement supérieur s’impose comme une exigence essentielle pour assurer l’efficacité de la formation, répondre aux besoins du marché du travail et renforcer la compétitivité des universités.

L’assurance qualité dans l’enseignement supérieur constitue une démarche stratégique visant à moderniser les établissements en les alignant sur les normes internationales en matière d’enseignement, de recherche, d’organisation et de gestion. Sa mise en œuvre se heurte toutefois à des défis majeurs, tels que le besoin d’une volonté politique affirmée, de ressources suffisantes et du renforcement des compétences humaines. Néanmoins, ces contraintes ouvrent également des perspectives prometteuses de réforme et d’amélioration continue.

Haut du formulaire

Bas du formulaire

Cette étude a pour but de maitre en exergue les principaux défis auxquels fait face l’application de l’assurance qualité dans l’enseignement supérieur.

**Mots clés** : qualité, assurance qualité, enseignement supérieure, évaluation.

**Classification JEL** : I21, I23.

1. **مقدمة**

إنّ التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأي بلد ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتطور نظامه التعليمي عموماً، والتعليم العالي على وجه الخصوص. ومع بروز الاقتصادات المبنية على المعرفة، تعزز هذا الترابط وازدادت التطلعات الموجهة نحو التعليم العالي، الذي يُنتظر منه، بحكم رسالته كمنتج وناشر للمعرفة، أن يلعب دور الرافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

لقد جعلت الرهانات والتحديات الجديدة التي تواجه الأنظمة التعليمية مسألة الإصلاحات الهيكلية أمراً حتمياً، من أجل إعادة تكييف هياكلها التنظيمية وأنماط تسييرها، بما يسمح لها بالتطور نحو مزيد من الفعالية والكفاءة.

وفي السياق ذاته، تبقى جودة التكوين تحدياً رئيسياً أمام مجمل النظام التعليمي، بما في ذلك التعليم العالي، ووسيلة للاستجابة لاحتياجات القطاعات الاقتصادية والاجتماعية المستفيدة، التي تركز تطلعاتها على ملاءمة التخصصات وجودة الكفاءات المتخرجة.

ولضمان الحفاظ على الجودة الداخلية وتحسينها (ضمان الجودة الداخلي)، يتعين على مؤسسات التعليم العالي وضع نظام لإدارة الجودة والقيام بعملية تقييم ذاتي دوري لأنشطتها (التكوين، البحث العلمي، الحوكمة، والحياة الجامعية) أي ما يعرف بـ التقييم الداخلي، غير أنّ مصداقية هذا التقييم الذاتي تظل مرتبطة بوجود تقييم خارجي تقوم به هيئة مستقلة للتقييم (ضمان الجودة الخارجي).

غير أن تطبيق ضمان الجودة في التعليم العالي يواجه تحديات متعددة والتغلب عليها يتطلب إرادة سياسية قوية، تمويل كافٍ، بناء قدرات بشرية، وترسيخ ثقافة الجودة كقيمة مؤسسية دائمة.

* 1. **إشكالية الدراسة**

بناء على ما سبق يمكن صياغة الإشكالية التالية:

**ماهي التحديات التي يواجهها تطبيق ضمان جودة التعليم العالي؟**

تندرج ضمن هذه الإشكالية عدد من الأسئلة التالية:

ما المقصود بضمان جودة التعليم العالي؟

ما هي المبادئ الأساسية التي يرتكز عليها ضمان جودة التعليم العالي؟

ما هي رهانات تطبيق ضمان جودة التعليم العالي؟

**2.1. أهمية الدراسة**

تنبع أهمية الدراسة من أهمية ضمان الجودة في التعليم العالي كأداة استراتيجية لتحويل الجامعات إلى مؤسسات فعّالة، شفافة، ومبتكرة، قادرة على تكوين أجيال تلبي حاجات المجتمع وتواجه تحديات المستقبل.

**3.1. هدف الدراسة**

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مختلف التحديات التي يواجهها تطبيق ضمان جودة التعليم العالي**.**

**4.1. منهج الدراسة**

بغرض الإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية تم اتباع المنهج الوصفي في عرض بعض المفاهيم النظرية المتعلقة بمصطلحات الدراسة والمنهج التحليلي في عرض تحديات ضمان جودة التعليم العالي وتحليلها.

1. **مفهوم ضمان جودة التعليم العالي**

ضمان الجودة هو عملية التحقق من أن الخدمات أو المنتجات التي تقدمها أي منظمة تستجيب لمعايير الجودة المرغوبة والمتوقعة.

يُقصد بـ " ضمان جودة التعليم العالي مجموع الآليات والإجراءات والسياسات التي تهدف إلى التأكد من تحقيق مؤسسات التعليم العالي لمستويات محددة من الجودة في مجالاتها الأساسية: التدريس، البحث العلمي، الحوكمة، الخدمات الجامعية، وعلاقتها بالمحيط الاقتصادي والاجتماعي" (Kouraiche, 2019, p. 334).

ولا يقتصر ضمان الجودة على مجرد مطابقة البرامج والمعايير، بل يشمل أيضًا ثقافة مؤسسية تقوم على التحسين المستمر، والتقييم الذاتي الدوري، والتقييم الخارجي من قبل هيئات مستقلة، بما يعزز ثقة المجتمع والطلبة وأصحاب المصلحة في كفاءة مخرجات الجامعات.

كما يرتبط ضمان الجودة ارتباطًا وثيقًا بمفاهيم الاعتماد الأكاديمي وإدارة الجودة الشاملة، حيث يُمكّن الجامعات من (Bouzid & Berrouche, 2012, p. 7):

* تطوير برامج تكوين تتماشى مع متطلبات سوق العمل.
* تحسين كفاءة وفعالية البحث العلمي.
* رفع مستوى الحوكمة الجامعية والإدارة الرشيدة.
* تعزيز التنافسية على المستويين الوطني والدولي.

وبذلك يُعتبر ضمان الجودة في التعليم العالي أداة استراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة، وترسيخ اقتصاد المعرفة، وبناء مجتمع قادر على مواجهة التحديات العلمية والتكنولوجية المستقبلية.

1. **المبادئ الأساسية لضمان جودة التعليم العالي**

| **الشرح** | **المبدأ** |
| --- | --- |
| ضمان الجودة عملية دائمة تهدف إلى تحديث المؤسسات، البرامج وعمليات التكوين بشكل مستمر. | **التحسين المستمر** |
| تقع على عاتق مؤسسات التعليم العالي مسؤولية جودة برامجها، التدريس والأنشطة البحثية. | **مسؤولية المؤسسات** |
| إشراك الطلبة، الأساتذة، الموظفين، أرباب العمل والمجتمع ضروري لإنجاح ضمان الجودة. | **مشاركة الأطراف المعنية** |
| تكييف التكوين مع متطلبات سوق العمل، تشجيع الابتكار، وتلبية حاجات المجتمع. | **الملاءمة والاستجابة** |
| وضوح وشفافية العمليات يعزّز المصداقية والثقة في التعليم العالي. | **الشفافية والانفتاح** |
| تحسين سير العملية التعليمية وتطوير كفاءات المتعلم محور كل الإجراءات. | **التركيز على الطالب** |

**المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على** (Durantaye, 2004, p. 16)

1. **العمليات الرئيسية في تطبيق ضمان جودة التعليم العالي**

يُعَدّ ضمان الجودة في التعليم العالي عملية متكاملة تقوم على مجموعة من العمليات الرئيسية التي تُمثل الركائز الأساسية لتجسيد معايير الجودة على أرض الواقع. فنجاح أي نظام جودة يتطلب تفعيل إجراءات عملية ومنهجية مستمرة، هذه العمليات تشكل آلية عمل متواصلة تهدف إلى تحسين الأداء وضمان مصداقية المؤسسات الجامعية وقدرتها على التكيف مع التغيرات المتسارعة في محيطها الأكاديمي والمهني. تتمثل هذه العمليات في العناصر التالية (بودلال و مسعودي، 2014، صفحة 56):

**1.4.** **التقييم الذاتي الداخلي**: يتعيّن على المؤسسات وضع آليات للتقييم الذاتي بهدف التحسين المستمر لممارساتها.

**2.4. التقييم الخارجي:** تقوم هيئات خارجية بتقييم مدى مطابقة المؤسسات للمعايير المعتمدة، بما يثبت جودة أدائها ويقدّم أدلة ملموسة عليها.

**3.4. تطوير كفاءات العاملين:** يعدّ وضع سياسات خاصة بالتوظيف، والاحتفاظ بالموارد البشرية، وترقيتها أمراً أساسياً لضمان جودة الموارد البشرية.

**4.4. إدارة الموارد:** إنّ الإدارة الرشيدة وتوفير الموارد المالية الكافية شرط ضروري لضمان تعليم عالي الجودة.

**5.4. المتابعة العلمية والتكيّف:** على المؤسسات أن تعزز آليات المتابعة العلمية لمواكبة التطورات السريعة في المعرفة وتلبية احتياجات الاقتصاد.

**6.4. العلاقات مع الشركاء الخارجيين**: يُعتبر تطوير علاقات مستدامة مع المؤسسات الاقتصادية والجماعات المحلية عاملاً مهماً لضمان ملاءمة التكوين مع الواقع.

1. **الأطراف المعنية بضمان جودة التعليم العالي**

في مجال ضمان الجودة في التعليم العالي، هناك عدة أطراف أساسية معنية بشكل مباشر أو غير مباشر، وكل طرف له دور محدد (بودلال و مسعودي، 2014، صفحة 50):

**1.5. المؤسسات الجامعية**

* هي الفاعل الأساسي في تطبيق أنظمة الجودة.
* مسؤولة عن التقييم الذاتي، تطوير البرامج، البحث العلمي، وتحسين طرق التدريس.

**2.5. الأساتذة والباحثون**

* يساهمون في رفع مستوى التدريس والبحث العلمي.
* ملتزمون بتطبيق المعايير الأكاديمية والابتكار التربوي.

**3.5. الطلبة**

* يُعتبرون محور العملية التعليمية.
* يقيمون جودة البرامج والخدمات الجامعية.
* يستفيدون من تكوين يتلاءم مع سوق العمل.

**4.5. الإداريون والموظفون**

* يديرون الشؤون البيداغوجية والمالية واللوجستية.
* يسهمون في تنظيم وتطبيق سياسات الجودة داخل المؤسسات.

**5.5. الوكالات الوطنية أو الهيئات المستقلة للاعتماد**

* مسؤولة عن التقييم الخارجي والاعتماد الأكاديمي.
* تضمن مطابقة الجامعات للمعايير الوطنية والدولية

**6.5.الوزارة أو الدولة**

* تضع **السياسات الوطنية للجودة**.
* تشرف على التمويل، التخطيط، والإطار القانوني

**7.5.الشركاء الاقتصاديون والاجتماعيون**

* مثل أرباب العمل، القطاعات الاقتصادية، والمجتمع المدني.
* يحددون احتياجات سوق العمل ويقيمون ملاءمة الكفاءات الجامعية.

**8.5.الهيئات الدولية**

* مثل اليونسكو، الاتحاد الأوروبي (عملية بولونيا)، ووكالات الاعتماد الدولية.
* تدعم الاعتراف المتبادل بالشهادات وتبادل الخبرات.

1. **ضمان جودة التعليم العالي كنظام**

**الجدول رقم (1): عناصر نظام ضمان جودة التعليم العالي**

| **المحتوى** | **العنصر** |  |
| --- | --- | --- |
| الموارد البشرية (أساتذة، طلبة، إداريون) – الموارد المالية – البرامج الأكاديمية – البنية التحتية – التشريعات والمعايير الوطنية والدولية | **المدخلات** |  |
| التقييم الذاتي – التقييم الخارجي – المتابعة – التكوين المستمر للأساتذة – إدماج التكنولوجيا – إشراك الأطراف المعنية | **العمليات** |  |
| تحسين جودة التعليم والتعلم – تطوير البحث العلمي – تعزيز قابلية توظيف الخريجين – رفع مستوى الاعتراف الدولي بالشهادات | **المخرجات** |  |
| مراجعة البرامج بانتظام – تطوير طرق التدريس – تعزيز الشراكات الدولية – ترسيخ ثقافة الجودة داخل المؤسسة | **التحسين المستمر** |  |

**المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على** (قعقاع، 2021، صفحة 220)

1. **أهداف ضمان جودة التعليم العالي**

يُعتبر ضمان الجودة في التعليم العالي مشروعاً استراتيجياً يهدف إلى تحويل الجامعة إلى مؤسسة **فعّالة، تنافسية ومبتكرة**، قادرة على مواكبة التحولات السريعة على المستويين المحلي والدولي. (يدو، 2018، صفحة 408)

**1.7. تحسين جودة التكوين الأكاديمي**

* تكييف البرامج والمناهج مع المعايير الوطنية والدولية.
* إدماج مقاربات بيداغوجية مبتكرة والتقنيات التعليمية الحديثة.
* تعزيز كفاءات ومؤهلات الطلبة بما يتماشى مع احتياجات سوق العمل.

**2.7. تعزيز مصداقية وموثوقية الشهادات الجامعية**

* ضمان اعتراف أفضل بالشهادات على المستوى الدولي.
* ترسيخ ثقة أرباب العمل وصنّاع القرار في خريجي الجامعات.
* تقليص الفوارق في الجودة بين مؤسسات التعليم العالي.

**3.7. توحيد وهيكلة المناهج الدراسية**

* ضمان انسجام وتكامل البرامج بين الجامعات.
* تسهيل تنقل الطلبة على المستويين الوطني والدولي.
* تبسيط معادلة الشهادات (مثل نظام LMD المستوحى من عملية بولونيا).

**4.7. التكيف مع التحولات الرقمية والتكنولوجية**

* إدماج التعليم عن بُعد والمنصات الرقمية.
* استخدام أدوات تقييم ذكية ورقمية.
* تكوين الأساتذة والطلبة في المهارات الرقمية.

**5.7.تعزيز ثقة أصحاب المصلحة**

* إقامة علاقة شفافة مع الطلبة وأوليائهم من خلال نشر تقارير التقييم.
* إشراك الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين في إعداد البرامج.
* ترسيخ ثقافة الحوار داخل الجامعة.

**6.7. الاعتراف والاعتماد الدولي للمؤسسات**

* تحسين تصنيف الجامعات على المستويين الإقليمي والعالمي.
* تشجيع الشراكات والاتفاقيات الدولية.
* استقطاب الطلبة والباحثين الأجانب.

**7.7. إعداد الخريجين للإدماج المهني**

* تطوير الكفاءات العملية والمهنية موازاة مع المعارف النظرية.
* تشجيع ريادة الأعمال والابتكار.
* تعزيز التكوين التطبيقي وفترات التدريب في المؤسسات.

**8.7. ترقية البحث العلمي والابتكار**

* خلق بيئة ملائمة لبحث علمي عالي الجودة.
* ربط البحث العلمي باحتياجات المجتمع والاقتصاد الوطني.
* تعزيز التعاون بين الجامعات ومراكز البحث والقطاع الصناعي.

**9.7. ترسيخ ثقافة التحسين المستمر**

* اعتبار الجودة عملية دائمة وليست نشاطاً ظرفياً.
* تنفيذ تقييمات داخلية وخارجية بشكل منتظم.
* تطوير حوكمة جامعية فعّالة وشفافة.

1. **التحديات الأساسية لتطبيق ضمان نظام جودة التعليم العالي**

تتجاوز تحديات ضمان الجودة في التعليم العالي مجرد الإجراءات الإدارية، فهي ترتبط بعدة عناصر أخرى أهمها:

**1.8. التحديات المؤسسية والتنظيمية**

* ضعف البنية المؤسسية: غياب هياكل واضحة داخل الجامعات مكلّفة حصراً بمتابعة الجودة.
* البيروقراطية الإدارية: تحويل الجودة إلى إجراءات شكلية (تقارير، ملفات) بدل أن تكون ممارسة فعلية للتحسين المستمر.

**مثال:** بعض الجامعات تكتفي بإعداد تقارير شكلية لهيئات الاعتماد دون تفعيل خطط تطوير حقيقية.

**2.8. التحديات البيداغوجية (التدريس والتكوين)**

* صعوبة ملاءمة البرامج التعليمية مع متطلبات سوق العمل.
* مقاومة التغيير من قبل بعض الأساتذة الذين يعتبرون ضمان الجودة عبئاً إدارياً.

**مثال:** برامج قديمة لا تُحدَّث بانتظام، مما يؤدي إلى فجوة بين تكوين الطلبة واحتياجات سوق الشغل.

**3.8. التحديات المتعلقة بالبحث العلمي**

* نقص التمويل المخصص للبحث العلمي.
* غياب آليات تقييم دقيقة لمدى ارتباط البحث بقضايا التنمية.

**مثال:** التركيز على النشر في مجلات مصنفة دون النظر إلى أثر الأبحاث في المجتمع والاقتصاد.

**4.8. التحديات المالية والبشرية**

* محدودية الموارد المالية: ضعف الميزانيات المخصّصة لتطبيق أنظمة الجودة.
* نقص الكفاءات المؤهلة في مجال التقييم وضمان الجودة.

**مثال:** في بعض الدول النامية، توجد وحدات للجودة في الجامعات لكن دون طواقم مدرّبة بشكل كافٍ.

**5.8. التحديات الثقافية والمؤسساتية**

* ضعف ثقافة الجودة داخل الجامعات، حيث ينظر إليها كشرط إداري للحصول على الاعتماد فقط.

**مثال:** تجاهل نتائج التقييمات الداخلية وعدم تحويلها إلى خطط إصلاح فعلية.

**6.8. التحديات التقنية والرقمية**

* غياب أنظمة رقمية حديثة لتتبع مؤشرات الجودة.
* ضعف استخدام البيانات في اتخاذ القرارات.
* **مثال:** صعوبة تتبع نسب نجاح الطلبة أو تقييم مردودية الأساتذة بسبب نقص الأنظمة المعلوماتية.

**7.8. التحديات على الصعيد الدولي**

* الاعتراف المتبادل بالشهادات بين الدول يتطلب مقاييس جودة متقاربة.
* الاختلاف في أنظمة الاعتماد يخلق عراقيل أمام التنقل الأكاديمي للطلبة والأساتذة.
* مثال: شهادة معترف بها في أوروبا قد لا تكون معترفاً بها في دول عربية أو إفريقية.

**8.8. قياس الجودة وتقييمها**

* تحديد مؤشرات موثوقة لقياس جودة التعليم والبحث والخدمات المقدمة للطلبة.

**مثال**: التصنيفات الدولية (شنغهاي[[2]](#footnote-2)، [[3]](#footnote-3)QS) ترتكز أساساً على البحث العلمي، مما يضعف من مكانة الجامعات التي تركز على جودة التدريس.

**9.8. التكيّف مع التطورات التكنولوجية والبيداغوجية**

* إدماج الأدوات الرقمية، التعليم عن بُعد، والمناهج التربوية الحديثة في أنظمة الجودة.

**مثال:** خلال جائحة كوفيد-19، افتقرت العديد من الجامعات إلى معايير واضحة لتقييم جودة الدروس عبر الإنترنت

**10.8. التوحيد مقابل تنوّع المؤسسات**

* إيجاد توازن بين تطبيق معايير جودة موحّدة والحفاظ على خصوصيات كل جامعة.

**مثال:** عملية بولونيا[[4]](#footnote-4) في أوروبا وضعت إطاراً موحّدا ( [[5]](#footnote-5)ECTS، LMD) غير أن بعض الجامعات ترى أن ذلك يحدّ من استقلاليتها البيداغوجية.

**11.8.** **التوازن بين الرقابة الخارجية والاستقلالية الأكاديمية**

* ضمان تقييم خارجي موثوق من دون المساس بحرية الجامعات الأكاديمية.

**مثال:** في المملكة المتحدة، تفرض وكالة [[6]](#footnote-6)QAA معايير صارمة، وهو ما يثير أحياناً انتقادات حول البيروقراطية المفرطة.

إنّ تطبيق أنظمة ضمان الجودة في التعليم العالي يواجه تحديات متعددة (مؤسسية، مالية، ثقافية، بيداغوجية، بحثية، تقنية ودولية). والتغلب عليها يتطلب إرادة سياسية قوية، تمويل كافٍ، بناء قدرات بشرية، وترسيخ ثقافة الجودة كقيمة مؤسسية دائمة.

**خاتمة**

أضحى ضمان الجودة في التعليم العالي أحد المحاور الإستراتيجية التي تستقطب اهتمام صانعي السياسات التعليمية والهيئات الجامعية عبر العالم. ويعود ذلك إلى تزايد الحاجة إلى تكوينات أكاديمية تستجيب لمتطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية من جهة، وإلى ضرورة الاندماج ضمن المعايير والممارسات الدولية الرامية إلى ترسيخ ثقافة الجودة من جهة أخرى.  
فالجامعة لم تعد مجرّد فضاء للتدريس وإنتاج المعارف، بل أصبحت مطالَبة بضمان تكوين نوعي يلبّي تطلعات الطلبة وأسرهم، ويعزز ثقة الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين في مخرجاتها، مع الحرص على الارتقاء بسمعة المؤسسة الجامعية ومصداقيتها على المستويين الوطني والدولي.

فضمان الجودة في التعليم العالي لم يعد خياراً ثانوياً، بل أصبح ضرورة إستراتيجية لمواكبة التحولات المتسارعة التي يعرفها العالم في مجالات المعرفة، الاقتصاد والتكنولوجيا. ورغم الجهود المبذولة، ما تزال هناك تحديات كبيرة تعترض طريق ترسيخ ثقافة الجودة داخل الجامعات، من أبرزها محدودية التمويل، ضعف الكفاءات المؤهلة، غياب آليات تقييم فعّالة، إضافة إلى مقاومة التغيير داخل المؤسسات.  
إن التحديات تفتح في الوقت ذاته آفاقاً جديدة للإصلاح والتطوير وتجاوز هذه العقبات يتطلب إرادة سياسية قوية، وتعاوناً وثيقاً بين مختلف الأطراف الفاعلة: الدولة، الجامعات، الأساتذة، الطلبة، والمحيط الاقتصادي والاجتماعي. كما يستلزم الأمر اعتماد مقاربة شمولية تجعل من الجودة مساراً مستداماً يهدف إلى الارتقاء بالأداء الأكاديمي، وتعزيز التنافسية الدولية، والمساهمة الفعّالة في التنمية الشاملة. وبذلك يمكن القول إنّ نجاح نظام ضمان الجودة في التعليم العالي مرتبط بقدرته على التحوّل إلى ثقافة مؤسسية راسخة، تتجسّد في جميع جوانب العمل الجامعي، لتجعل من الجامعة فضاءً للإبداع، والابتكار، وإعداد أجيال قادرة على مواجهة تحديات المستقبل.

**المراجع**

**المراجع باللغة العربية**

* 1. بودلال & مسعودي. (2014). الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي بين الواقع والمأمول. *REVUE* ALGERIENNE DE FINANCES PUBLIQUES. المجلد 13 رقم 01.
  2. قعقاع. (2021). إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي: المفاهيم، المبادئ، النظم والمعوقات التي تحول دون تطبيقها. مجلة التميز الفكري للعلوم الاجتماعية و الإنسانية. المجلد رقم 03 رقم 02.
  3. يدو. (2018). متطلبات ضمان جودة التعليم العالي في الجزائر -بين الواقع والاستشراف. مجلة *معارف*، المجلد 13 رقم 01.

**المراحع باللغة الأجنبية**

* 1. Bouzid, & Berrouche. (2012). Assurance qualité dans l’enseignement supérieur. *CIAQES*.
  2. Durantaye. (2004). PRINCIPES D’ASSURANCE DE LA QUALITÉ DANS LES ÉTABLISSEMENTS D’ENSEIGNEMENT SUPÉRIEUR DU CANADA. *Université du Quebec*.
  3. Kouraiche. (2019). Assurance Qualité Dans L’enseignement Supérieur En Algérie : Tendances et Pratiques. Dirassat.

1. المرسل: قمري زينة [z.gomri@univ-skikda.dz](mailto:z.gomri@univ-skikda.dz) [↑](#footnote-ref-1)
2. يعتمد تصنيف شنغهاي لجودة الجامعات (ARWU) على ستة مؤشرات رئيسية لتقييم جودة التعليم العالي، بما في ذلك جودة التعليم (10%)، وجودة هيئة التدريس (20%)، والباحثين الأكثر استشهاداً بهم (20%)، والأبحاث المنشورة في مجلات "Nature" و"Science" (20%)، والأبحاث المفهرسة في قواعد بيانات علمية كبرى (20%)، والأداء الأكاديمي للفرد (10%). [↑](#footnote-ref-2)
3. نظام التقييم العالمي QS STARs RATING هو نظام تقييم لأداء الجامعات حول العالم تمنحه QS intelligence unit، ويعتبر حصول الجامعة على تقييم خمس نجوم نتيجةً لحصولها على تقييم خمس نجوم في جميع المعايير التي تقيم أداد الجامعة. [↑](#footnote-ref-3)
4. مشروع بولونيا (مدينة في إيطاليا) هي عملية تقارب لأنظمة التعليم العالي الأوروبية سنة 1998 وأدت إلى إنشاء الفضاء الأوروبي للتعليم العالي قبل سنة 2010 الذي يضم 48 دولة متطابق في جميع دول الاتحاد الأوربي بالإضافة إلى تركيا وروسيا (إلى غاية 2022)، بما يضمن توحيد المعايير النوعية في الدرجات الأكاديمية. [↑](#footnote-ref-4)
5. نظام ECTS هو نظام نقاط خاص بالدراسات العليا في أوربا، فهو نظام أرصدة أكاديمية و ليست وكالة جودة، رغم أنه يرتبط ارتباطا وثيقا بآليات ضمان الجودة في التعليم العالي. [↑](#footnote-ref-5)
6. تُشير عبارة QAA "وكالة ضمان الجودة " إلى وكالة ضمان الجودة في التعليم العالي (Quality Assurance Agency for Higher Education - QAA)، وهي هيئة بريطانية مستقلة تُعنى بضمان جودة ومعايير التعليم العالي في المملكة المتحدة وخارجها. وتُعتبر هذه الوكالة مرجعاً عالمياً في مجال ضمان الجودة، حيث تعمل مع الجامعات والحكومات والهيئات المختلفة للحفاظ على معايير التعليم العالي وتطويرها. [↑](#footnote-ref-6)